مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة

مجلة

مجمع اللغة العربية

على الشبكة العالمية

السنة السادسة

العدد الثامن عشر، ربيع الأول ١٤٤٠هـ

نوفمبر/ ديسمبر (تشرين الآخر/ كانون الأول) ٢٠١٨م

مجلة علميّة، محكَّمة، تُعنى بنشر البحوث والدّراسات في اللّغةِ العربية، ونشرِ قرارات المجمع وآرائه وتنبيهاته ومقالاته وأخباره.

(تصدرُ مرةً كلَّ أربعة أشهر)

(٤)

نقد الفوائت الظنية

د. ماجد بن هلال العصيمي

أستاذ مساعد بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

نقد الفوائت الظنية.

المستخلص:

يسعى هذا البحث إلى نقد مشروع (الفوائت الظنية) الذي يتبناه ما يسمى بـ (مجمع اللغة العربية الافتراضي)، من خلال نقد أحد ثمرات هذا المشروع وهو كتاب (فوائت المعاجم – الفوائت القطعية والفوائت الظنية) من تأليف مؤسس المجمع الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن فراج الصاعدي.

وقد أقيم هذا البحث على ثلاثة محاور أساسية، هي: تقديم رؤية موازية لرؤية الكتاب، وهي مع كونها رؤية تقليدية إلا أنها تستند إلى الأصول التي قامت المعاجم العربية عليها، وبنيت وفقها. ثم تحديد بعض النقاط الفارقة بين رؤية الكتاب لـ (الفوائت الظنية) وهذه الرؤية المقدمة من قبل الباحث، وهي - إجمالًا - خمس نقاط: المصادرة على المطلوب، وتباين الموضوع، واختلال المعيار، والتعميم المتسرع، وبين ظن وظن. وأخيرًا التعليق على بعض المصطلحات المبتدعة في هذا الكتاب.

Abstract

This research seeks to critique the project of the (Alfawa'et Aldhannyah[1]) adopted by the so-called "the Virtual Arabic Language Complex" through critiquing one of this project's fruits, the book (Fawa'et Alma'ajem – Alfawa'et Alqat'yah[2] and Alfawa'et Aldhannyah) written by the founder of the complex, Professor Dr. Abdul Razzaq Bin Faraj AL-Saadi.

This research has been built upon three main axis:

1) Provide a vision parallel to the vision of the book, though it is a traditional vision, it is based on the assets that the Arabic dictionaries were based on them.

2) Identify some of the points of distinction between the vision of the book of (Alfawa'et Aldhannyah) and this vision provided by the researcher, which is a total of five points:

- the confiscation of the required,
- the subject variance,
- the imbalance of the standard,
- hasty generalization, and
- between thought and thought

3) Finally comment on some of the terms invented in this book.

(1) The (Suspicious Missed Vocabulary) that the authors would not mention in their dictionaries.

(2) The (Assured Missed Vocabulary) that the authors would not mention in their dictionaries.

المقدمة:

كنت أتابع في أحد برامج التواصل الاجتماعي (تويتر) أطروحات ما يسمى بـ (مجمع اللغة العربية الافتراضي) وكانت تعجبني جرأة الموضوعات المطروحة من قبل المجمع ومن قبل مؤسِّسه الأستاذ الدكتور عبدالرزاق بن فراج الصاعدي، وزاد من إعجابي أن عملهم مؤطر بمشروع محدد، ومع ذلك كنت أرى خطأ منهجهم، وانشغالهم بما لا طائل من ورائه، وكنت أستصغر أثر مشروعهم، حتى وقع بين يدي مؤخرًا أحد ثمرات هذا المشروع اللغوي الذي يتبناه المجمع المذكور وهو كتاب (فوائت المعاجم – الفوائت القطعية والفوائت الظنية) من تأليف مؤسس المجمع نفسه، فاستعنت الله ببيان رأيي في خطأ منهجهم من خلال نقد هذا الكتاب.

والكتاب حسب تعبير مؤلفه يشتمل على جانبين أحدهما للدراسة والآخر للتطبيق. وعند تصفح قسم الدراسة ظهر للباحث سعة الاختلافات المنهجية بين رؤية المؤلف ورؤية الباحث، إذ تمس الأصول وربما تتجاوزها إلى البدهيات العلمية، فتعيّن إفراد قسم الدراسة بالنظر ليتسنى للباحث تحديد النقاط الفارقة بين الرؤيتين، وتقديم رؤية موازية لرؤية المؤلف، وهي – في زعمي – رؤية أكثر صوابًا من رؤية المؤلف؛ لأنها

تستند إلى الأصول التي قامت المعاجم العربية عليها، وبنيت وفقها، فلتكن إذن رؤية بإزاء رؤية وللقارئ بعد ذلك الاختيار.

حينئذ أخذ الباحث يدون ملاحظاته على قسم الدراسة فقط؛ إذ هو الأصل؛ ولأن فساده يستوجب فساد التطبيق، فتبين أن آفة هذا القسم ليست في الجهل بأقوال العلماء، بل إن المؤلف يثبت أقوالهم ثم يخالفهم، وإنما آفته في المنهج حينًا، وفي تصور المسائل على خلاف مراد العلماء حينًا آخر، ولما تكاثرت الملاحظات تركتُ بعضها وخصوصًا تلك المتعلقة بالأمثلة المذكورة في قسم الدراسة؛ لأن الحديث عنها جميعًا سيخرجنا عن المقصود؛ لأن قصدنا ههنا الإيجاز والاكتفاء بومضات مركزة وإشارات سريعة تفي ببيان خطأ رؤية المؤلف، وقد أعلق نادرًا على بعضها بشكل موجز، فإن تبين بعدُ أن الإشارة هنا غير كافية ألحقناه ببحث آخر مطوّل نستوفي فيه المسائل.

وقبل الشروع في المقصود يحسن التنبيه إلى أن الباحث يتبنى الرأي القائل بعدم إغلاق باب الاجتهاد في دراسة العربية، فلا يغمزني أحد من هذه الجهة، بل يعجبني ما نقله الجاحظ أنهم "قالوا: ليس مما يستعمل الناس كلمة أضر بالعلم والعلماء، ولا أضر بالخاصة والعامة، من قولهم:

ما ترك الأول للآخر شيئًا"[1]، ولكن لابد أن يقوم هذا الاجتهاد على أسس صحيحة وأن يستند إلى مناهج مقبولة.

ولقد تبين للباحث أنَّ مكمن الخلاف ومحل النزاع يتمحور حول ما يسمى بـ (الفوائت الظنية). وقد استقر الرأي على تناول الموضوع من خلال ثلاثة عناوين أساسية، هي:

أولًا: مقدمات ضرورية: وفيه تقرير مجموعة من المقدمات التي تمثل رؤية الباحث في الموضوع محل النزاع.

ثانيًا: النقاط الفارقة بين الرؤيتين: وفيه تحديد للنقاط الفارقة بين الرؤيتين في الموضوع محل النزاع، وهي - إجمالًا - خمس نقاط:

أ - المصادرة على المطلوب.

ب - تباين الموضوع.

ج - اختلال المعيار.

د - التعميم المتسرع.

هـ - بين ظن وظن.

ثالثًا: مصطلحات الكتاب: وفيه تعليقات يسيرة على بعض المصطلحات المبتدعة في هذا الكتاب.

(١) الجاحظ: الرسائل، ج ٤ ص ١٠٣.

أولًا: مقدمات ضرورية:

مما لا يخفى على أي دارس للعربية أن القرآن الكريم يُعد كلمة السر وراء نشوء الدراسات العربية جميعًا؛ لذا لا يصح ولا يُقبل ممن يريد الحديث عن العربية وعلومها تجاوز الحديث عن أثر القرآن فيها، لكونه منطلقًا وغاية، ولكونه محدِّدًا لأصولها العلمية، مما يؤكد الحقيقة التي أوجزها الدكتور رمضان عبد التواب بقوله: "لولا القرآن ما كانت عربية"[(١)]، حيث: "نشأت الدراسات العربية بفروعها المختلفة متعلقة بالقرآن الكريم، كتاب الله العزيز، فكان القرآن هو المحور الذي دارت حوله تلك الدراسات المختلفة"[(٢)]، فلا يمكن حينئذ تجاهل هذا الباعث الديني أو إنكاره فقد كان موجهًا لأعمال اللغويين الأوائل، والموالي منهم بشكل أدق، هذه مقدمة أولى مهمة.

ومن أجل هذه الغاية، واستنادًا إليها حدد علماء العربية موضوع دراستهم بأنه (لغة العرب الذين خاطبهم القرآن) فظهر مصطلح (عصر الاحتجاج) ويعني باختصار العصر الذي كان يتكلم باللغة التي نزل بها القرآن. وهذه مقدمة ثانية جوهرية فيها تحديد منهجي مهم للغة موضوع

(١) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ١٠٨.

(٢) المرجع نفسه.

الدراسة، وقد دفعتهم منهجيتهم العلمية إلى تحديد هذا العصر مكانًا وزمانًا – وهو أمر متقرر سلفًا بشكل مطوّل في كتب الأصول حتى غدا كبدائه العقول فلا نطنب فيه – فكل مكوِّن لغوي ينتمي لهذا العصر مكانًا وزمانًا فهو جزء من موضوع دراستهم، وقد اصطلحوا على وسمه بـ (الفصيح) أي: إنه مكوِّن لغوي ينتمي لذلك العصر. وقد أقر الوصفيون في اللسانيات بدقة هذه المنهجية فاتبعوها مؤخرًا.

ولما كانت العرب في الجاهلية قومًا أميين لا يملكون إلا ألسنتهم وقلوبهم، ألسنة تنظم حكمتهم وعلمهم، وقلوبًا تعقل ذلك وترويه لمن بعدهم، وكانت لا تملك كتابًا مدونًا في اللغة يرجع اللاحقون إليه، اتجه اللغويون الأوائل لمشافهة العرب وتدوين ما يسمعونه منهم، فبرز حينئذ مصطلح (السماع) بوصفه معيارًا حسيًا للفصيح، فكل ما ثبت (سماعه) في (عصر الاحتجاج) فهو عربي (فصيح)، وما لم يثبت سماعه فليس كذلك؛ إذ اللغة رواية ونقل فلا تثبت بالرأي والعقل، وهذه مقدمة ثالثة.

وعندما قام اللغويون بتدوين ما سُمع من اللغة الفصيحة في المعاجم، دون كل فرد منهم مبلغه من العلم، فظهر التفاوت بينهم، لعجز الفرد الواحد عن الإحاطة. وهذا التفاوت أدى إلى استدراك بعضهم على بعض، لكنه استدراك ضمن إطار عصر الاحتجاج، ومحكوم بمعيار السماع، فكل متأخر يستدرك ما فات السابقين من الفصيح مستشهدًا لذلك بما سُمع في

عصر الاحتجاج - وهو ما يسميه المؤلف (الفوائت القطعية) وهي من نقاط الاتفاق بين الرؤيتين - فإن لم يستشهد له فليس بفائت ولا يعد استدراكًا، وهذه مقدمة رابعة.

وأخيرًا، لقد درج أصحاب المعاجم القديمة على وسم كل ما سمع بعد عصر الاحتجاج بـ(المولد) أي إنه غير فصيح، وبهذا يكون خارجًا عن موضوع دراستهم؛ لأنه ليس من (لغة العرب الذين خاطبهم القرآن) وقد "أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية"[1]، وحكاية الإجماع هنا يسندها التطبيق الفعلي في المعاجم، فلا تكاد تجد في معاجم العربية القديمة شيئًا من هذا المولد إلا وهو موسوم بهذه السمة لئلا يلتبس بالفصيح، يستوي في ذلك ما اتفق مع أبنية العربية وما لم يتفق، وما استعمل في بادية جزيرة العرب وفي حاضرتها أو في أي مكان آخر.

وليس ثمة أي محظور في دراسة هذا المولد وجمعه بل لا تثريب في إدخاله المعجم، مادام موسومًا بهذه السمة، أما حين نلبسه لباس الفصيح، بحجة الإمكان والاحتمال، فإننا حينئذ نقع في المحظور، ونفسد من حيث أردنا الإصلاح.

(١) السيوطي: الاقتراح، ص ٢.

ثانيًا: النقاط الفارقة بين الرؤيتين:

أ - المصادرة على المطلوب:

ينطلق المؤلف منذ الصفحات الأولى من مغالطة تسمى (المصادرة على المطلوب) حيث يفترض ابتداء صحة المسألة المطلوب منه البرهنة عليها، ثم يجعلها مسلّمة، ويبني عليها بقية مسائل الكتاب مع أنه لم يقدم ما يفيد صحتها والوثوق بها، وقد وقع في هذه المغالطة في أكثر من موضع في كتابه، سنكتفي - هنا - بأحدها حيث يتوهم القارئ منذ البدء أن (الفوائت الظنية) قسيمة (الفوائت القطعية)، وأن سؤال الفوائت يتمثل في: أهي فوائت (قطعية) أم (ظنية)؟ ويسهو المؤلف عن إجابة السؤال الأول الأساسي: أهي (فوائت) أم ليست كذلك؟ أو لأن كونها من الفوائت أمر مسلم به عنده رغم أنه لم يبرهن عليه!

فلنحاول إذن الإجابة عن سؤال: أهي (فوائت) أم ليست كذلك؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نتفق أولًا على مفهوم الفوائت. ومن كرم الله ورحمته أن مفهوم الفوائت عند المؤلف لا يختلف كثيرًا عما قرره الباحث في المقدمات، إذ "الفوائت هي ما فات معاجمنا القديمة تدوينه، مما قالته العرب زمن الفصاحة وصح من كلامها، وهو يختلف عن

المهمل، فالمهمل لم تنطق به العرب، أما الفوائت فقد نطقت به، ولكنه لم يأخذ طريقه إلى المعجم"[1].

فالفائت عنده إذن هو ما استوفى الشروط التالية: أن يكون مما قالته العرب، زمن الفصاحة، وصح من كلامها، ولكنه لم يدون في معاجمنا القديمة. وحين نطبق هذه الشروط - التي قررها المؤلف نفسه - على (الفوائت الظنية) نكتشف أنها ليست من الفوائت البتة، فضلًا عن أن تكون ظنية أو قطعية؛ لأن هذه الشروط غير متحققة فيها، حيث إنها كما يقول المؤلف نفسه: "تفتقر إلى نص قديم يثبت وجودها القطعي في الاستعمال أزمان الفصاحة"[2]، فإذا تبين أنها ليست من الفوائت بالكلية؛ أصبح الحديث عن كونها قطعية أو ظنية مجرد حشو لا معنى له.

ب - تباين الموضوع:

ينطلق المؤلف في مشروع جمع (الفوائت الظنية) من موضوع محدد لدراسته وهو "لهجاتنا العصرية"[3]، وتحديده لموضوع دراسته أدى إلى قصر مادته المعجمية ومصادرها على هذا الموضوع فلا تخرج عنه.

(١) الصاعدي: فوائت المعاجم، ج ١ ص ٣٤.

(٢) نفس المرجع، ج ١ ص ٣٦.

(٣) نفس المرجع، ج ١ ص ص ٣٥، ٣٧، ٤٩.

يقول المؤلف محددًا مصادر مادته: "واستعنت في ذلك بمحفوظي من لهجتي البدوية الحجازية وبروايتي الشخصية بالإضافة إلى الاستعانة بالنقاشات اللغوية الجادة... وقد شارك معي في الرواية أساتذة جامعات وأكاديميون متخصصون في العربية وطلاب دراسات عليا وشعراء وأدباء وكتاب ومحبون للعربية ولهجاتها"[(١)].

وليس هناك أي إشكال في عمله هذا لو كان الحديث عن دراسة وصفية للهجات المعاصرة، لكن الإشكال يكمن في أن المؤلف يدرس – في مشروع (الفوائت الظنية) – موضوعًا مباينًا لموضوع أصحاب المعاجم القديمة؛ لذا فإن استدراكه عليهم إنما هو استدراك لما ليس من شرطهم ولا من موضوعهم، فهل يسوغ عقلًا وفي منطق البحث العلمي تسميتها بـ (الفوائت) وهي خارج شرطهم وموضوعهم؟!

إن المؤلف حين يصف هذه (الفوائت الظنية) بأنها فصيحة يقع في خطأ التباين بين موضوع دراسته وهو "لهجاتنا العصرية"، وموضوع دراسة أصحاب المعاجم وهو (العربية في عصر الاحتجاج) ولا يصح من حيث المنهج العلمي الاستدراك عليهم وإطلاق اسم الفوائت إلا حين تستوفي تلك الفوائت شرطهم وتكون من موضوعهم.

(١) نفس المرجع، ج ١ ص ٤٧. وانظر: ج ٢ ص ص ٦٤١ – ٦٤٤. حيث أعاد المؤلف ذكر هذه المصادر، مع تعداد أسماء المشاركين معه في نقاشات المجمع الافتراضي.

ج – اختلال المعيار:

تبيّن في المقدمات أن (السماع) هو المعيار الوحيد لتحديد ما ينتمي للعربية في عصر الاحتجاج وما لا ينتمي، ولما فشلت (الفوائت الظنية) في اجتياز معيار السماع؛ لجأ المؤلف من أجل تسويغ فصاحتها إلى وسيلة غير مشروعة منهجيًا ولا مقبولة علميًا، وتتمثل في ما سماه (لطف الصنعة)! حيث يرى أن الفوائت الظنية "تفتقر إلى نص قديم يثبت وجودها القطعي في الاستعمال أزمان الفصاحة، ولكن يمكن **بلطف الصنعة** استخراج قدر صالح من هذا النوع مما هو مخبوء في لهجاتنا العصرية"(١).

وقبل الحديث عن مراده بـ (لطف الصنعة) لابد من القول: إن مبلغ علم الباحث أن (لطف الصنعة) عند العلماء لا يدخل باب السماع، ولكن يمكن القول تنزلًا: إن (الصنعة) في باب السماع هي الرواية، فهي صنعة الباب إن كانت تسمى صنعة، وهي ما تفتقر إليه (الفوائت الظنية) على أية حال.

وعند البحث عن مراده بلطف الصنعة تبين أنه يقصد بذلك مجموعة من المعايير والضوابط التي وضعها لتؤدي – كما يظن – إلى جعل

(١) نفس المرجع، ج ١ ص ص ٣٦ – ٣٧.

(لهجاتنا العصرية) فصيحة، وهي: ثلاثة معايير لازمة، وأربعة معايير مرجّحة وغير لازمة.

أما المعايير اللازمة فهي:

- المعيار اللفظي: يقول المؤلف: "وأعني به بناء الكلمة في أصواتها وصرفها، فيجب أن توافق ما جاء في كلام العرب زمن الفصاحة أصواتًا وصرفًا"(١).

- المعيار الدلالي: "وهو أن تكون الدلالة مناسبة لحياة العرب في أزمان الفصاحة، أي مما هو مألوف في حياتهم"(٢).

- المعيار الجغرافي: يقول المؤلف: "وأعني به بيئة اللهجة، فحين تكون اللهجة واسعة الانتشار معروفة في عدد من القبائل المتفرقة فإن ذلك يرجح فصاحتها"(٣).

وبعد اختبار هذه المعايير اللازمة اتضح أنها فضفاضة وواسعة ولا تفي بالغاية التي وضعت من أجلها، مما يخرجها عن مفهوم المعيار نفسه؛ لأن قدرًا كبيرًا من الألفاظ الدّخيلة (المعرّب، المولّد...) مما أُخضع لأوزان العربية كدرهم ولجام وبريد وسرج وديباج وجورب وأشباهها،

(١) نفس المرجع، ج ١ ص ٥٢.
(٢) نفس المرجع، ج ١ ص ٥٤.
(٣) نفس المرجع، ج ١ ص ٥٥.

تتحقق فيه هذه المعايير الثلاثة وتجتازه دون أي غضاضة، فإذا اجتازت هذه الألفاظ الدخيلة معايير المؤلف رغم علمنا المسبق بحالها، بطل حينئذٍ الأخذ بهذه المعايير في تحديد العربي الفصيح.

وأما المعايير المرجّحة وغير اللازمة فهي: اللهجات المهاجرة، والاستعانة بنظرية الاشتقاق الأكبر عند ابن جني، والاستئناس بنظرية ثنائية الألفاظ، والاستئناس باللغات العروبية (اللغات السامية). وسنبين اختلال هذه المعايير على النحو التالي:

- اللهجات المهاجرة: يقول المؤلف: "وأعني بهذا أن تؤكد لهجة مهاجرة لفظة أو دلالة فتوافق الفروع الأصول، أي: توافق ما في أصولها في جزيرة العرب..."[1]، وتتلخص رؤية المؤلف في أن اللغات هاجرت من جزيرة العرب حيث اللغات الأصول، إلى المغرب العربي وهي اللغات الفروع عنده. وهذه الرؤية كما هو ظاهر لا تستند إلى دليل ومردها إلى التحكم في تحديد اللغات المهاجرة واتجاهها وتحديد الأصول والفروع منها، بل ليس ثمة ما يمنع من أن يُقال عكس ذلك أي أن تكون تلك اللغات غير العربية قد هاجرت من المغرب أو أي مكان في العالم إلى الحجاز واستقرت، ثم انتشرت في جزيرة العرب مع تعاقب الزمن، وهذا

(١) نفس المرجع، ج ١ ص ٥٧.

أمر مشاهد ومعروف على مستوى سكان الحجاز حيث تقطنه أسر غير عربية ومن كل بلاد العالم منذ قرون عديدة.

• الاستعانة بنظرية الاشتقاق الأكبر عند ابن جني: حاول المؤلف تطبيق هذه النظرية على اللهجات المعاصرة، لكنه طبقها بطريقة انتقائية، حيث تنص النظرية على: "أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه"(١). وحين حاول المؤلف تطبيقها على اللهجات المعاصرة أتى بجذر واحد فقط وهو (عَمَكَ) ولما شرع في رد التقاليب الستة وما يتصرف منها إلى معنى واحد وجد أن الأمور لا تستقيم معه فاكتفى بـ "تأمُّل المعنى في بعض تقليبات هذا الجذر"(٢) وهذه انتقائية في التطبيق ومخالفة صريحة للنظرية.

• الاستئناس بنظرية ثنائية الألفاظ: وهي النظرية المشهورة عند الشدياق والدومنكي وغيرهما، وهذه النظرية غاية في الهشاشة بحيث لا تكاد تقيم نفسها فضلًا عن أن تكون معيارًا لغيرها ولو للاستئناس. مع ملاحظة أنه يجب التعامل مع الثنائية عند المؤلف بشيء من الحذر؛ لأنها ثنائية خاصة ومختلفة في بعض جوانبها عما هي عليه عند سابقيه. ولن

(١) ابن جني: الخصائص، ج ٢ ص ١٣٤.

(٢) الصاعدي: فوائت المعاجم، ج ١ ص ٦٠.

نستطرد فنخرج عن نقد الفوائت الظنية إلى نقد النظرية الثنائية، ولكن يمكن التوقف يسيرًا عند قول المؤلف: "اللغة مرّت في مرحلة من مراحل تطورها بالثنائية، أي كانت ثنائية الجذور، ثم تطورت إلى الثلاثية والرباعية والخماسية"[1]، وهذا الكلام تنجيم محض ورجم بالغيب؛ إذ لا يستند إلى دليل حسي ولا عقلي ولا نقلي، وإنما هي أوهام توهموها في تاريخ بعض الألفاظ فرددها المقلدون دون وعي ودون حجة.

• الاستئناس باللغات العروبية (اللغات السامية): إن الاستئناس بها أمر مقبول إنْ كان على وجهه الصحيح، لكن استئناس المؤلف يجري بشكل مبهم عندي، حيث وجد في اللهجات المعاصرة الفعل (تَشَنْقَلَ فهو مُتَشَنْقِل) ومعناه عنده: "سقط على رأسه أو ظهره مع ارتفاع قدميه"[2]، وذهب إلى أنه من الفوائت الظنية استئناسًا باللغات العروبية حيث وجد:

في الإثيوبية: سقل: عَلِقَ.

وجذر العبرية (شقل) يدل على: الوزن.

وفي السريانية: شقل: وزن، ورفع.

وفي الأكادية: شقالو: وزن، ورفع.

(١) نفس المرجع، ج ١ ص ٦١.

(٢) نفس المرجع، ج ١ ص ٦٤.

وقد أعياني إيجاد العلاقة بين "سقط على رأسه أو ظهره مع ارتفاع قدميه" وبين: عَلِقَ، والوزن، ورفع؟! ولا أعلم كيف ربط بينها واستأنس بها؟!

ووجد أيضًا في اللهجات المعاصرة الفعل (ذَلَفَ يَذْلِفُ) ومعناه عنده: "غَرَبَ عن الوجه وتنحى شبه مطرود أو مغضوب عليه"[1]، وذهب إلى أنه من الفوائت الظنية استئناسًا باللغات العروبية حيث وجد:

لهجة الدثينة (جنوب اليمن): ذَلَف: قفز.

الحرسوسية: ذِلوف: قفز.

الجبالية: ذُلُف: قفز.

الجعزية: زَلَف: نقط، سال.

العبرية القديمة: زالپ: سال.

السريانية: زِلَپ: سال، نقط.

وقد أعياني إيجاد العلاقة بين "غَرَبَ عن الوجه وتنحى شبه مطرود أو مغضوب عليه" وبين: قفز، وسال، ونقط؟! كيف ربط بينها واستأنس بها؟! لا أعلم، وهذا مما لا ينقضي منه العجب.

(١) نفس المرجع، ج ١ ص ٦٥.

د – التعميم المتسرع:

يعد الاستقراء – رغم ما وجه له من انتقاد – أحد أهم المناهج العلمية التي تمكن الباحث من عملية (التعميم)، ومن المتقرر أن الاستقراء الكلي والكامل متعذر غالبًا، وأن التعميم في أكثر العلوم مبني على الاستقراء الناقص لعيِّنة مأخوذة من ذلك الكل.

ولضمان أن يقترب التعميم المبني على استقراء ناقص من الحقيقة اشتُرط في تلك العينة المستقراة ألا تكون متحيزة ولا صغيرة، وأن تكون ممثلة للكل. فإن لم تمثل العينة الكل، وكانت صغيرة ومتحيزة لفئة دون أخرى فإن ذلك سيؤدي إلى الوقوع في مغالطة (التعميم المتسرع).

وقد وقع المؤلف في هذه المغالطة في "المبحث الثامن: علة الوثوق في لهجاتنا في أرض المنبع"[1] حيث قدّم عينة صغيرة من الألفاظ الفصيحة الباقية في لهجاتنا، والتي ثبتت فصاحتها بسماع من عصر الاحتجاج، ومع وضوح التحيز في هذه العينة إلا أنه يعممها ويتوصل بها إلى فصاحة لهجاتنا في (أرض المنبع)؛ لأنه يرى أن احتفاظ لهجاتنا بهذه (العينة الصغيرة/ المتحيزة) من الألفاظ الفصيحة فيه "دلالة واضحة على فصاحتها في منابع العربية القديمة، واتصالها الوثيق بأصولها الأولى، ومقاومتها لتعاقب الأزمان، وأنها حفظت لنا مخزون الألفاظ والدلالة،

(١) نفس المرجع، ج ١ ص ٨٩.

وأن الفساد أصاب النحو وبعض التصريف، وبقيت الألفاظ على المستوى المعجمي صالحة قريبة المأخذ. وحين نجد شيئًا من هذا على مستوى المعجم والدلالة ولا نراه في المعاجم القديمة فليس لنا أن نرده ونسمه بوسم العامية، بل على الباحث أن يتمهل وينظر في القرائن والمرجحات فقد يكون فصيحًا فائتًا. ولم تبتعد لهجات القبائل البدوية في ديارها في جزيرة العرب عن أصولها الفصيحة وهي حجة في المستوى المعجمي للألفاظ والدلالة" [1]. وهذا دون شك تعميم متسرع وغير مقبول.

هـ - بين ظن وظن:

يعرف كل دارس لعلم الأصول[2] أن الرواية لا تفيد اليقين إلا إن كانت متواترة، فإن كانت برواية الآحاد فإنها تفيد الظن، أي إنه إذا اتفقت رواية ثلاثة عدول ضابطين على ما سمعته آذانهم ووعته قلوبهم وضبطته أقلامهم في عصر الاحتجاج، وكان سماع كل واحد منهم منفردًا عن الآخر، فإن هذه الرواية عند الأصوليين تفيد الظن لا اليقين.

(١) نفس المرجع، ج ١ ص ٩٣. لقد اجتمع في هذا الاقتباس، رغم أنه بضعة أسطر: التعميم المتسرع، والمصادرة على المطلوب، واختلال المعيار!

(٢) يستوي في ذلك علم أصول اللغة والنحو والفقه والحديث.

إذا تبين ذلك، فإن المؤلف قد ذكر – في المبحث العاشر تحت عنوان فرعي "منهج علمائنا في رواية اللغة"[1] – مجموعة من الاقتباسات المتتابعة التي تبين منهجهم، وختمها بنقل عن المزهر للسيوطي عن المحصول للرازي، يقسّم فيه المروي من اللغة إلى قسمين: قسم متواتر يفيد العلم الضروري... "وقسم منه مظنون، وهو الألفاظ الغريبة، والطريق إلى معرفتها الآحاد" ثم يوهمك بعد ذلك بأن الفوائت (الظنية) من هذا القسم (المظنون)، ولكن شتان ما بين ظن حاصل بعد رواية العدول الضابطين من عصر الاحتجاج، وظن لا يستند صاحبه إلى رواية من عصر الاحتجاج، وغاية ما هنالك (من المحتمل والممكن أن تكون العرب قد قالته، وأظنه قد فات أصحاب المعاجم)!

ولما كانت رواية الآحاد إنما تفيد الظن، كان من المقبول عند العلماء أن يتطرق إليها التحريف أو التصحيف أو الخطأ أو... من قِبل الراوي، ومن شدة تحرزهم في هذا الباب أن أحدهم إن شك في وقوع شيء من ذلك في الرواية كان يثبت الرواية كما هي، ثم يتبعها بما يختلج في نفسه حولها من شكوك وظنون. وقد عبروا عن ذلك بعبارات مختلفة، جمعها

(١) نفس المرجع، ج ١ ص ص ١٠٦ – ١١٥.

المؤلف وصنفها إلى تسعة عناوين، سنذكرها برفقة المثال الأول من كل عنوان[1]:

ـ أولًا: من المروي بالظن في معاجمنا: قال صاحب العين: "ويروى: حراجلًا، وأظنه عراجلًا، أي: جماعات".

ـ ثانيًا: من المروي بالشك في معاجمنا: في الصحاح: "يقال: فلان من جنثك وجنسك، أي من أصلك، لغة أو لثغة".

ـ ثالثًا: من المروي بلا أدري في معاجمنا: جاء في العين: "الذعاق بمنزلة الزعاق. قال الخليل: سمعناه فلا ندري ألغة هي أم لثغة".

ـ رابعًا: من المروي بقولهم لا أعرف في معاجمنا: وهذا كثير في الجمهرة، يجري على لسان ابن دريد، كقوله: "والمج والبج زعموا: فرخ الحمام، ولا أعرف ما صحته".

ـ خامسًا: من المروي دون ثقة في معاجمنا: قال ابن سيدة: "البقيح: البلح، عن كراع، ولست منه على ثقة".

ـ سادسًا: من المروي بالتردد (فيه نظر) في معاجمنا: قال ابن فارس: "فأما قولهم إن الأخزم الحية الذكر، فكلام فيه نظر".

(١) انظر: الصاعدي: فوائت المعاجم، ج ١ ص ١١٩ – ١٤٠.

ـ سابعًا: من المروي بالحسبان في معاجمنا: قال ابن دريد: "وأحسب أن أبا مالك قال: واحد الجناجن جنجون. وهذا شيء لا يعرف".

ـ ثامنًا: من المروي بلعل وربما ونحوهما في معاجمنا: جاء في العين: "خفدد: الخفيدد: الظليم، ولعله خفيفد".

ـ تاسعًا: من المروي بقولهم: إن صح أو إن كان صحيحًا: قال ابن فارس: "وهذا إن صح فكأنه حكاية صوت".

وهذا - كما ترى في الأصناف التسعة - تشكُّكٌ مع وجود الرواية وضمن إطار ما تفيده رواية الآحاد، وهو جهد يُذكر للمؤلف فيُشكر، وإنما طرأت الآفة عليه من التعليق الذي تلا ذكر هذه الأصناف، حيث جعل (الفوائت الظنية) مع خلوها من الرواية من قبيل هذه الأصناف، ومن جنس قول الخليل السابق: "**سمعناه** فلا ندري ألغة هي أم لثغة"!

ثالثًا: مصطلحات الكتاب:

تتمثل رؤية الباحث لهذا الباب في أن لكل علم من العلوم مصطلحاته الخاصة المتفق عليها بين أصحاب العلم نفسه، وهي في حقيقتها مجرد أداة لغوية تحاول رسم حدود ذلك العلم، وتهدف إلى تنظيم العلاقة بين العلم والباحثين فيه، وإلى إنجاح عملية التواصل بين هؤلاء الباحثين.

وما من شك في أن سك المصطلحات لأي علم عمل دائم ومتجدد ولكنه مقيد بملاحظة العلماء لظواهر جديدة لم يلحظها السابقون، أو

بتفتق أذهانهم عن أفكار مبتكرة لم تعهد من قبل، أما ابتداع المصطلحات دون حاجة يقتضيها العلم فعبث وتزيّد وانشغال بما لا طائل منه، وهو داء ابتلي به كثير من المحدثين، مع الاعتراف بعدم المشاحة في ذلك.

يقول المؤلف في مدخل الفصل الأول: "ورد في هذا الكتاب بعض المصطلحات الجديدة، **مما اقترحتُه** في حوارات المجمع أو الدراسات العليا"[1] وفيما يلي تعليقات يسيرة على هذه المصطلحات المبتدعة:

أ- (حرف القيف) أو (صوت القيف):

لا يخفى على أي دارس لعلم الأصوات أن صوت (القيف) في العربية - بلهجاتها القديمة والحديثة - مجرد تنويع صوتي لـ (القاف)؛ لأنه يؤدي نفس الوظيفة التمييزية، فليس هناك ـــ مثلًا ـــ أي تغير دلالي لمعنى الفعل (قال) سواء نطقت به بالقاف أم بالقيف؛ وما كانت هذه حاله فإنهم لا يفردونه باسم ولا برسم كتابي خاص به عند بناء الأبجدية، كما هو الحال في التنوعات الصوتية المختلفة للقاف وللأصوات الأخرى، وإلا فإن القائمة ستطول وتتعقد على الدارسين.

ولا يخفى أيضًا على أي دارس لعلم الأصوات أن بعض اللسانيين (الأوربيين) لجأ عند المقارنة بين اللغات ومن أجل تحقيق الدقة في

(١) الصاعدي: فوائت المعاجم، ج ١ ص ٢٩.

تسجيل الأصوات الكلامية تسجيلًا كتابيًا إلى إيجاد رسم كتابي خاص لكل صوت غير موجود في اللغات الأوروبية، مما نتج عنه ظهور (الأبجدية الصوتية الدولية) بالرسم الكتابي اللاتيني، والمعروفة اليوم بصورتها الأكثر تعقيدًا.

وبصورة موجزة إن دراسة اللهجات العربية لا تحتاج لإفراد كل تنويع صوتي باسم أو برسم كتابي خاص به، ويُكتفى في ذلك بوصف ذلك التنويع الصوتي في تلك اللهجة المدروسة. لكن لو قدّم أحدهم رسم صوت (القيف) - مثلًا - ضمن إطار مشروع لإيجاد (أبجدية صوتية دولية) بالرسم الكتابي العربي، فإن الحال سيختلف حينئذٍ؛ لأن صوت (القيف) في غير العربية لا يؤدي نفس وظيفة (القاف)، فإن كتبت اللهجات حينئذٍ بتلك الأبجدية كان أمرًا مقبولًا ولا بأس به.

وقد قام المؤلف باقتراح اسم (القيف) واقتراح رسم له بقاف منقوطة من تحتها، أما اقتراحه اسم (القيف) فمن التزيّد والانشغال بما لا طائل منه، ولبيان ذلك هب أنك كنت تقرأ في ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): "وأما **القاف المعقودة**... وهي الآن غالبة في لسان من يوجد في البوادي من العرب حتى لا يكاد عربي ينطق إلا **بالقاف المعقودة**..."[1]، فقيل لك اضرب بقلمك على (القاف المعقودة) وضع

(١) أبو حيان: ارتشاف الضرب، ج ١ ص ٩.

مكانها (القيف)! هل تبينت الآن معنى التزيّد والانشغال بما لا طائل منه، ولم يؤت المؤلف من قبل الجهل بهذه التسمية حيث يقول: "سماه بعضهم القاف المعقودة أو القاف البدوية أو القاف النجدية"[1]، ولكنه يتركها كلها جانبًا ويضيف إليها اسمًا جديدًا.

وفي هذه التسمية أيضًا تخصيص غير مسوّغ لتنويع صوتي واحد، فماذا سنفعل مع التنويعات الصوتية الأخرى لصوت القاف، مثل نطقه في بعض اللهجات (دْزْ) كما في قولهم عن مقبل: (مدْزْبِل) هل سنسميه (صوت الزيف أو الدزيف)؟! وماذا سنفعل مع نطقه في بعض اللهجات (دْجْ) كما في قولهم عن قدام: (دْجْدام) هل سنسميه (صوت الجيف أو الدجيف)؟! وماذا سنفعل مع نطقه في بعض اللهجات (ك) كما في قولهم عن قتل: (كتل) هل سنسميه (صوت الكيف)؟! وماذا سنفعل مع نطقه في بعض اللهجات (أ) كما في قولهم عن قلق: (ألأ) هل سنسميه (صوت الأيف)؟! وماذا سنفعل مع نطقه في بعض اللهجات (غ) كما في قولهم عن قلب:

(١) الصاعدي: فوائت المعاجم، ج ١ ص ٣٠. ووجدت الدكتور محمد أحمد سعيد العُمري يسميها القاف التميمية أيضًا. انظر: رسالته للدكتوراه عن (لغات قيس)، القسم الأول (البحث) ص ١٤٧. وهي غير منشورة.

(غلب) هل سنسميه (صوت الغيف)؟![1]، وهل سنفعل ذلك مع كل التنويعات الصوتية لكل صوت؟!

وأما رسم (القيف) بقاف منقوطة من تحتها فقد اتخذ فيه مجمع القاهرة قرارًا علميًا في الدورة السادسة عشرة (الجلستان: الحادية عشرة والخامسة عشر، ٢٢ و٢٩ يناير ١٩٥٠م)، وهذا القرار لا يختص برسم (القيف) وحده ولكنه ضمن مشروع قدمه الدكتور خليل محمود عساكر بعنوان (طريقة لكتابة نصوص اللهجات العربية الحديثة بحروف عربية)[2]. ولعل المؤلف قد سها عن التنبيه إلى ذلك.

ب- (الزوائد اللغوية):

يقول المؤلف: "أما (الزوائد اللغوية) أو (حروف الزيادة اللغوية) فهي جميع حروف الهجاء، مما لحق بالكلمة قديمًا وأصبح منها كالأصل، كالباء في زغدب والراء في سبطر"[3]، إن هذا المصطلح من ابتداع المؤلف وهو فارغ من المحتوى؛ لأن المؤلف يرى أن هذه الزوائد "تعامل معاملة الأصل في الميزان والتصريف والـمَعْجمة"[4]، فلا أعلم حينئذ ما يميزها

(١) هذه الصور اللهجية ذكرها الدكتور محمد أحمد سعيد العُمري في المرجع السابق ص ص ١٤٥ - ١٤٨.

(٢) انظر: مجلة المجمع، ج ٨ ص ص ٥٦، ١٨١ - ١٩٢.

(٣) الصاعدي: فوائت المعاجم، ج ١ ص ٣١.

(٤) نفس المرجع.

عن الأصول؟! وما هي جدوى تسميتها زوائد؟! وما الفائدة العلمية المرجوة من مخالفة الجمهور الذي يراها أصلية؟

أما قوله: "ويستفاد منها في التحليل اللغوي للجذور والألفاظ"[١]، فلا دلالة له هنا؛ لأن الجذور تمثل الصورة النهائية للتحليل المعجمي، ولا يمكن تحليلها بعد ذلك إلا إلى الأصوات وهذا لا علاقة له بالزوائد ولا بمراد المؤلف.

أما قوله: "وأسميها أحيانًا: (الزوائد الأحفورية)"[٢] فمن التزيّد في المصطلحات دون حاجة يقتضيها العلم، فما الفائدة من تسميتها (الزوائد اللغوية) و(الزوائد الأحفورية) في الوقت نفسه، وماذا لو اقترحنا عليه أيضًا (الزوائد المتأصلة، أو اللازمة، أو التاريخية، أو القديمة...!).

ج- (المعاجم العراقية):

يقول المؤلف: "وأعني بها معاجمنا القديمة بدءًا بالعين وانتهاء بالتاج؛ لأن جل مادتها جمعت في العراق، لعلماء ورواة عراقيين في الجملة والأعم الأغلب، فلا نلومهم حين يفوتهم شيء من اللغة"[٣]. وهذا المصطلح مع ما فيه من ظلال دلالية غير علمية، فيه ظلم وهضم لجهود

(١) نفس المرجع.
(٢) نفس المرجع.
(٣) نفس المرجع.

كثير من العلماء الأفذاذ، وهو مبني على مغالطة تاريخية مفادها (إن جل مواد المعاجم جمعت في العراق) وهذه المغالطة يصدق فيها قول الأول: يكفيك من شر سماعه؛ لأن هذا الأمر فيه من البداهة ما يغني عن الإطالة، فمواد المعاجم العربية - كما هو معلوم في أدبيات العربية - جمعت من بوادي الحجاز ونجد...، ومن اليسير سرد تاريخ طويل لعلماء أفنوا شطرًا كبيرًا من حياتهم في تلك البوادي يشافهون العرب ويدونون سماعاتهم... ثم استفاد جميع اللاحقين في العراق وغيرها من تلك السماعات ودونوها في كتبهم ومعاجمهم، بل إننا جميعًا ومعنا المؤلف نفسه عالة عليها.

د- (الترتيب الأبتثي):

يقول المؤلف: "(الترتيب الأبتثي) بمعنى الألفبائي، وهو منحوت من: أ ب ت ث"[1] وهذا عند الباحث من التزيّد وابتداع المصطلحات دون حاجة يقتضيها العلم، أو فائدة تعود عليه، وفي أيدينا (الترتيب الألفبائي) وهو أشهر منه وله المعنى نفسه بشهادة المؤلف!

(١) نفس المرجع، ج ١ ص ٣٢.

الخاتمة:

من اليسير بعد هذه الأسطر استصفاء النتائج التالية:

أولًا: جعل (الفوائت الظنية) قسيمة (الفوائت القطعية) مغالطة ومصادرة على المطلوب، وعند التحقيق يتبين أن (الفوائت الظنية) ليست من الفوائت البتة.

ثانيًا: وقع المؤلف في خطأ التباين بين موضوع دراسته وهو "لهجاتنا العصرية"، وموضوع دراسة أصحاب المعاجم وهو (العربية في عصر الاحتجاج) وهذا لا يصح من حيث المنهج العلمي.

ثالثًا: اتضح أن المعايير التي وضعها المؤلف لتحديد (الفوائت الظنية) مختلة وفضفاضة ولا تفي بالغاية التي وضعت من أجلها.

رابعًا: وقع المؤلف في مغالطة (التعميم المتسرع) حين قدم عينة صغيرة من الألفاظ الفصيحة الباقية في لهجاتنا، ليتوصل بها إلى فصاحة لهجاتنا المعاصرة.

خامسًا: خلط المؤلف بين استعمالين للظن، رغم أن لكل واحد منهما معنى مختلفًا عن الآخر.

سادسًا: إن ابتداع المصطلحات دون حاجة يقتضيها العلم عبث وتزيّد وانشغال بما لا طائل منه، وهو داء ابتلي به كثير من المحدثين.

المصادر والمراجع:

- الجاحظ، عمرو بن بحر. رسائل الجاحظ. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى؛ بيروت لبنان: دار الجيل، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، بيروت لبنان: دار الكتاب العربي.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس، مصر: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق محمد حسن الشافعي، الطبعة الأولى؛ بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج. فوائت المعاجم - الفوائت القطعية والفوائت الظنية. الطبعة الأولى؛ جدة: الدار العصرية، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.
- عبد التواب، رمضان. فصول في فقه العربية. الطبعة الخامسة؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

▪ العُمري، محمد أحمد سعيد. لغات قيس - القسم الأول (البحث). رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

▪ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الجزء ٨، مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٥٥م.